المقاولة في الجزائر. مقاربة سوسيولوجية

Attempts at sociology of entrepreneur and enterprise in Algeria

1.حدرباش بشير Haderbache Bachir ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، bhaderbache@gmail.com

تاريخ الاستلام: 27 /مارس/2021 تاريخ القبول:21 /أفريل/2021

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى عرض أهم مراحل تطور إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مع إبراز خصوصيات كل مرحلة، ثم التركيز على مميزات المرحلة الراهنة (المجهودات المبذولة من طرف السلطات لغرض إنشاء وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ثم نتعرض من خلال الدراسات الاقتصادية و السيوسيولوجية التي تم إجراؤها إلى إبراز أهم خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ثم الخصائص السوسيو-مهنية للمقاول الجزائري، ممارساته وأدوار المؤسسات الاجتماعية قبل وبعد إنشاء المؤسسة).

كلمات مفتاحية: المقاول، المقاولة، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة..، انشاء المؤسسة..

Abstract:

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Keywords: *keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.*

مقدمـــة:

نحاول في هذا المقال استعراض أهم مراحل تطور إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع إبراز خصوصيات كل مرحلة، ثم التركيز على مميزات المرحلة الراهنة (المجهودات المبذولة من طرف السلطات لغرض إنشاء وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ويتعلق الأمر بوسائل دعم انشائها). كما أننا سنشرح أهم أسباب الخوصصة في الجزائر وأسباب إعادة الاعتبار للمؤسسة الخاصة التي كانت مهمشة منذ سنوات عديدة ثم نتعرض من خلال الدراسات الاقتصادية والسيوسيولوجية التي تم إجراؤها من طرف الباحثين في هذا المجال إلى إبراز أهم خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ثم الخصائص السوسيو-مهنية للمقاول الجزائري، ممارساته وأدوار المؤسسات الاجتماعية والمتمثلة خاصة في الروابط الاجتماعية قبل وبعد إنشاء المؤسسة.

كما نشير إلى أن المقال موجه بالخصوص إلى المهتمين بمجال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاسيما منهم طلبة علم الاجتماع حيث تعتبر المعلومات الواردة في هذا النص قاعدة للأبحاث المهتمة بشؤون المقاولة في الجزائر.

1- مراحل تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وأهم خصائصها:

1 - **مراحل تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**: عرفت الجزائر تجربتين من حيث إنشاء المؤسسات، الأولى في سنوات 1960 و1970، في إطار سياسة تنمية اقتصادية تابعة للدولة. هذه السياسة ترتكز على المؤسسة العمومية، أما المؤسسة الخاصة فقد تمّ السماح لها بالنشاط، لكنها كانت تحت رقابة شديدة.

أما المرحلة الثانية فكانت من سنوات 1980 إلى يومنا هذا، وهذا في إطار سياسة اقتصادية جديدة تتجه تدريجيا نحو إرساء قواعد اقتصاد السوق، وترتكز على ترقية المؤسسة الخاصة[1].

كما أجمع كثير من المهتمين بشؤون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على أن تطورها التاريخي مرتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر. ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

1 - 1 - مرحلة (1962 - 1982): إنّ الذهاب المبكر والمكثف لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبيين، أدى بالسلطات الجزائرية إلى إسناد مهمة تسير هذه المؤسسات الى لجان مشكلة من عمال منتخبين، ورئيس معيّن من طرف الإدارة[2]، ثم أدمجت منذ سنة 1967 مع المؤسسات الوطنية. كما صدر أول قانون للاستثمارات سنة 1963، ورغم الامتيازات التي منحها للمستثمرين، إلا أنه لم يحقق الأهداف المسطرة لتطوير قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

- في 1966/09/15، تمّ إصدار قانون آخر للاستثمار الذي حاول إعطاء دور مهمّ للقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الجزائري، مع العلم أنه أكّد على هيمنة القطاع العام على القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني. كما أنشئت اللجنة الوطنية للاستثمار التي تدرس، وتوافق على كل الاستثمارات الخاصة.

- ابتداءً من سنة 1965، أخذت المؤسسة العمومية مكانة هامة من حيث الإنتاج، القيمة المضافة، وخلق مناصب عمل، حيث أنشأت الدولة ما بين 1965 و1970 عشرات المؤسسات الوطنية في القطاع الصناعي، لكي تكون القاعدة للسياسة التصنيعية المكثفة التي عرفتها البلاد خلال سنوات 1970، كما امتصت هذه المؤسسات الجديدة تلك المؤسسات المسيرة ذاتياً منذ 1963[3].

وقد عرفت المؤسسة المتوسطة والصغيرة انطلاقتها الحقيقية في إطار المخطط الرباعي (1970 - 1973) الذي توقّع برنامجاً لتطوير الصناعة المحلية، ثم أتى المخطط الخماسي (1974 - 1978) حيث كان تطور المؤسسة الصغيرة

والمتوسطة من مبادرة القطاع العام، والذي يهدف من خلال إنشائها إلى تحقيق التوازن الجهوي، لهذا فقد تمّ إنشاء 594 مؤسسة في هذه المرحلة[4].

وفي الحقيقة، فإنّ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعتبر في هذه المرحلة مكملة للقطاع العام، كما أكدته كل السياسات التي تبنتها السلطات آنذاك. وتُرك القطاع الخاص في الهامش الذي بقي يبحث عن إمكانية تطوّره بنفسه. لهذا استثمر المقاول الخاص في المجالات التي لا تتطلب الكثير من التحكم التكنولوجي، مع توظيف يد عاملة غير مؤهلة، حيث استثمر الخواص في الخدمات والتجارة أساساً[5].

في هذه المرحلة إذن، فرضت الدولة نفسها كمقاولة ومالكة لتراث هذه المؤسسات، ومسؤولة عن إنشائها، وكذلك تسييرها. ولضمان مراقبتها على تسيير المؤسسات قامت الدولة بوضع أجهزة مراقبة متنوعة مثل: رخصة لكل عملية استيراد، الموافقة على كل عملية استثمار، توطين الحسابات في بنك واحد، التحديد الإداري للأسعار، القانون العام للعمال، التحديد القانوني للمسؤولين والمراقبة العامة تكون من طرف الوزارة (لكل قطاع)، كما تتحمل الدولة نتائج هذه العملية التسييرية للمؤسسات[6].

- غداة إعادة الهيكلة في سنة 1982 كان عدد المؤسسات 150 مؤسسة، كما تم إحصاء 1000 وحدة إنتاجية للسلع والخدمات. وكانت مهام هذه المؤسسات غداة إنشائها هي تلبية حاجيات السوق الوطني من المنتوجات ولتحقيق ذلك قامت المؤسسات بضمان التجارة المباشرة لمنتوجاتها (المصنعة محلّياً أو المستوردة لأنها مكلفة باحتكارها).

1 - 2 - مرحلة (1982 - 1988): تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات [7]، التي كانت تهدف إلى منح لنظام تسيير المؤسسات العمومية أكثر مرونة، وشفافية ولا مركزية. ويتعلق الأمر في تقسيم "مؤسسة الأم" إلى وحدات صغيرة ومتخصصة مع وظيفة تجارية غير متصلة بالإنتاج، وكذا بالمديريات العامة الجديدة المتواجدة عبر التراب الوطني.

سمحت هذه الإجراءات بإنشاء 775 مشروع مؤسسة صغيرة ومتوسطة. لكن هذه المرحلة لا تخلو من العراقيل التي واجهت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها ما يلي:

- تمويل البنوك لا يتعدى 30% من مجموع الاستثمار.
- منع المقاولين من ممارسة عدة استثمارات.
- الأموال المستثمرة لا يجب أن تتعدى 30 مليون دينار للشركات ذات مسؤوليات محدودة [8].

1 - 3 - **ابتداء من 1988 إلى نهاية عشرية 1990**.

ابتداء من 1988 عرفت الجزائر مرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق، هذا ما أدى بها إلى إنشاء علاقات مع مؤسسات دولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي)، للتخفيض من حدة أزمة السياسة النقدية، اقتصادية وتجارية، كما أملت هذه الهيئات النقدية للجزائر خوصصة كثير من المؤسسات العمومية [9].

في هذه المرحلة (1988) المسماة باستقلالية المؤسسات مع إلغاء الهيمنة، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، كما أنّ عمليات إعادة الهيكلة، وإنشاء مؤسسات عمومية جديدة سمحت بمضاعفة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن تخلّي الدولة عن القطاع العام فتح المجال في ظهور وتقوية قطاع خاص الذي كان إلى غاية هذه المرحلة مركّزاً في ثلاث نشاطات أساسية: الصناعة الغذائية، النسيج، وقطاع البناء [10].

أما ظروف نشأة وتطور المؤسسة الخاصة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

حسب دراسة (إسلي أرزقي)[11]، فقد مرّ الاستثمار الخاص بالجزائر بمرحلتين هما:

- من 1962 إلى 1982: هذه المرحلة هي مرحلة تقييد المؤسسة الخاصة، لهذا فقد اتخذت السلطات عدة إجراءات لهذا الغرض ومن بينها ما يلي:

- من 1962 إلى 1966 تمّ تأميم العديد من المؤسسات الخاصة ذات رؤوس أموال أجنبية، أو وطنية في قطاعات عديدة.

- في 1963: تمت ترقية أول قانون للاستثمارات الذي لا يشجع جلب القطاع الخاص بسبب الإجراءات التقييدية، والمحددة في إطار الجو السياسي السائد.

- في 1976: تمّ تبني مشروع الميثاق الوطني والذي أكد على الموقف السياسي التقييدي للمؤسسة الخاصة حيث لا يمكن السماح بوجودها إلا في شكلها غير الاستغلالي. إذن تطورت المؤسسة الخاصة في هذه المرحلة بإمكانياتها الخاصة (قروض بنكية محدودة وخاضعة للانتقاء، انعدام مساعدات الدولة).

- من 1982 - 1993: تميزت بظهور قيادة سياسية جديدة في سنة 1997، حيث عرفت المؤسسة الخاصة انفتاحاتها الأولى لغرض إعادة تأهيلها، أولاً، ثم ترقية تطورها. لهذا ظهر قانون في سنة 1982، يشترط موافقة مسبقة وضرورية لكل مشروع استثماري خاص. أما الخطاب السائد آنذاك فقد ابدى رغبة وتقبّلاً للقطاع الخاص، لكن يفرض قيوداً عليه. كما تم في هذه المرحلة، إنشاء الديوان الوطني للتوجيه، متابعة وتنسيق الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة. كما ظهر قانون رقم 82 - 13 المتعلق بتشكل وسير المؤسسات الذي يسمح للمؤسسات العمومية الجزائرية بالمشاركة للاستثمارات الأجنبية في حدود 49% وعوض هذا القانون في سنة 1988 بقانون 88 - 25 حيث قام بشرح ترتيبات توجيه الاستثمارات الخاصة.

- في سنة 1990 صدر القانون رقم 90 - 10 المتعلق بالصرف والقرض والاستثمار الخاص، حيث أُدرج لأول مرة حرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وأنشأ مجلس النقد والقرض، وكانت مهمته اعتماد مشاريع الاستثمارات العمومية والخاصة. وفي هذه المرحلة تمّ اعتماد 4000 مشروعاً. وفي سنة 1993 تم ترقية قانون تشريعي رقم 93 - 12 المتعلق بترقية الاستثمار. وقام هذا القانون بتسوية وبصفة نهائية بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، وضمن حرية الاستثمار لكل مستثمر.

إذن، وضعت الدولة إطاراً تشريعياً لتطوير الاستثمار، وإصلاحات متعددة مرتبطة ببرامج التقويم الاقتصادي، وهذا بالسماح للاستثمارات الخارجية عن طريق القانون رقم 90 - 10 الموافق لـ: 1990/04/14 الخاص بالعملة والقرض، ثم عن طريق مرسوم رقم 91 - 37 الموافق لـ: 1991/02/19 الخاص بتحرير التجارة الخارجية. لهذا وصل عدد المؤسسات في سنة 1992 إلى 22382 مؤسسة.

1 - 4 - ابتداءًا من سنة 2000 إلى يومنا هذا:

ابتداءا من سنة 2000 ارتفع وزن وثقل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. والنتائج المشجعة التي حققتها دفعت بالدولة إلى إصدار المرسوم رقم 03/01 الموافق لـ: 2001/08/20 الخاص بتطوير الاستثمار، وكذا القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 08/01 الموافق لـ 2001/12/12، وحددت هذه التعليمة إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة، وكذلك إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

في هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف المؤسسات أنشئت بين 2011 إلى 2007 بعد تبني القانون التوجيهي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001. وفي نهاية 2010 بلغ عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة 398788 مؤسسة، عكس المؤسسات المتوسطة والصغيرة العمومية حيث عرف عددها تراجعاً بـ

228 مؤسسة خلال سبع 7 سنوات. أما عدد الحرفيين، فقد انتقل من 79850 مؤسسة في 2003 إلى 162085 في نهاية 2009[12].

2 - **أسباب أهداف خوصصة القطاع العام:**

إنّ مشاكل القطاع العام وعدم قدرته في تحقيق الأهداف المنوطة به جعلت الدولة تفكر في خوصصة هذا القطاع، لغرض تحسين أدائه. لكن في الجزائر لا يمكن فهم الخوصصة إلا في اعتبارها نتيجة لأزمة الاقتصاد الريعي وللدولة الريعية. فهي إعادة تأهيل للآلة الاقتصادية [13]. ويمكن تعريف الخوصصة في الجزائر بأنها: « نقل بصفة جزئية أو كلية للملكية ومراقبة تسيير مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص، وبمرجعية خاصة لبيع الممتلكات. وتعني كذلك وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي ملائم لتطور القطاع الخاص وقوانين السوق: رفع القيود، رفع الاحتكار، تحرير التجارة الخارجية...»[14].

ويمكن ذكر أسباب الخوصصة فيما يلي:

2 - 1 - **أسباب الخوصصة:** بسبب مجموعة من النقائص التي عرفها القطاع العام، خاصة المؤسسة الصناعية العمومية وهي:

- عدم استعمال القطاع كل القدرات التي يمتلكها.
- إنتاجية ضعيفة للوحدات.
- التبعية للأسواق الخارجية (المواد الأولية وقطع الغيار).
- تبعية تكنولوجية قوية.
- إهمال الوسائل والآلات المتوفرة.
- عدم قدرته على ضمان تنمية اقتصادية، وإنشاء مناصب عمل.
- المشاكل المالية، المديونية تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية.
- مشاكل تسييرية: عدم قدرة القطاع على التكيف أمام ميكانزمات السوق.

هنا، ورغم محاولات الدولة إصلاح هذا القطاع، والأموال الهائلة التي تم ضخها، لغرض حل مشاكل القطاع (840 مليار دينار) بين سنة 1988 - 1997. وكذا القرارات المتخذة للحد من التبذير. هذه الوضعية لا يمكن تحملها، لأن الأمر يتعلق بتعطيل كل النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يتمكن من العمل والسير العادي، وكذا تحقيق أهدافه.

كذلك هناك ضغوط الهيئات الدولية التي رفضت تقديم ديون للجزائر، لغرض تمويل مؤسسات فاشلة؛ هذا الفشل راجع بالدرجة الأولى إلى أنماط تسيير هذه المؤسسات، لأنها اعتبرت كامتداد للإدارة المركزية، وليس كفاعل اقتصادي. تضاف إلى ذلك مشكل عدم كفاءة وتأهيل المستخدمين أمام غياب مخطط للتكوين.

لهذا، كانت الرغبة السياسية لتغيير التوجه والدخول في اقتصاد السوق حيث تم تقديم الخوصصة كبديل لتحقيق تنمية أكثر نجاعة من النموذج الذي تم تبنّيه منذ الاستقلال.

2- 2 - **أهداف الخوصصة في الجزائر** [15]: ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

أ - أهداف مالية واقتصادية وهي:

- تخفيض الميزانية.
- البحث عن النجاعة الاقتصادية، لغرض تحسين أداء المؤسسات العمومية التي تم خوصصتها.

ب - أهداف من طبيعة غير اقتصادية (سياسية، اجتماعية).

- تطوير المشاركة الشعبية بالأسهم في رؤوس أموال مؤسستهم، وكذا إمكانية الدخول في الملكية التامة للمؤسسة.
- حماية المناصب والتقليل من النتائج الاجتماعية للخوصصة.
- دعوة المستثمرين الأجانب، وإشراكهم في برامج الخوصصة.

2- واقع إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: خصائصها ووسائل دعم إنشائها:

1/ وسائل دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

منذ سنة 1990، وُضعت عدة وسائل، وهيئات وبرامج، لغرض ترقية وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ابتداءً من وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مراكز المساعدة، وهي مؤسسات عمومية تبحث عن تطوير شباك واحد يتكيف مع حاجيات مالكي المؤسسات، والمقاولين، تخفيض من مدة إنشاء المؤسسات، وتسيير ملفات الذين استفادوا من دعم الصناديق المنشأة في الوزارة المعنية؛ بمعنى آخر تطوير نسيج اقتصادي محلّي، ومرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الدولي.

1 - 1 - **المجلس الوطني الاستشاري**: هو هيئة استشارية يتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية، تكمن مهمته في ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجمعيات المهنية من جهة، ومن جهة أخرى بين الهيئات والسلطات العمومية، ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين للسماح بإنشاء سياسات واستراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية، وجمع المعلومات الخاصة بالموظفين والجمعيات المهنية.

2 - **الهيئات والمؤسسات المختصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:

إلى جانب الوزارة هناك هيئات حكومية ومؤسسات مختصة تلعب دوراً فعالاً في تطوير المؤسسة.

2 - 1 - **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** (ANSEJ): هي هيئة وطنية ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية تهدف إلى تشغيل الشباب عن طريق إنشاء مؤسسات مجهرية (micro-entreprise). أنشئت الوكالة سنة 1996؛ وهي تحت سلطة الوزير الأول ومن مهامها ما يلي:

- وضع تحت تصرف الشباب الحائزين على مشاريع كل المعلومات (الاقتصادية والمالية)، وكذا متابعة القروض.
- إنشاء علاقات دائمة مع البنوك، والمؤسسات المالية في إطار تركيب مالي للمشاريع.

وتعرض الوكالة مساندتها المادية على أشكال عديدة (تدعيمات، مادية، جبائية)، كما أن القروض المقدمة تكون بدون فائدة [16]. نشرت الحصيلة الأولى لعمل الوكالة في فيفري 2000، مفادها أن الوكالة تحصلت على 110962 مشروع لمؤسسات مصغرة مقدمة من طرف شباب لديهم نية في خلق 321830 منصب عمل[17].

2 - 2 - **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار** (APSI) **والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** (ANDI):

أنشئت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بموجب صدور المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 الموافق لـ: 05 أكتوبر 1993 والخاص بترقية الاستثمار. فهي وكالة عمومية كلفت برعاية وتأطير المستثمرين كما تمّ إنشاء شباك واحد يجمع كل الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات لغرض تخفيض الآجال والعمليات الإدارية، والتشريعية

الخاصة بتكريس المشاريع في الميدان في آجال لا تتعدى 60 يوماً. ومن مهامها متابعة وتقييم الاستثمارات، وتقديم القرارات الخاصة بمنح أو رفض الامتيازات الخاصة بالاستثمار، وكذا تقديم التسهيلات الجمركية.

نظراً للنتائج السلبية لهذه الوكالة، فقد تمّ استبدالها في سنة 2011 بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي هيئة عمومية تتمتع بشخص معنوي واستقلالية؛ ومن مهامها ما يلي:

- تخفيض مدة منح رخص الاستثمار إلى 30 يوماً بدلاً من 60.
- ضمان وترقية وكذا متابعة الاستثمارات.
- استقبال ومرافقة المستثمرين المقيمين، وغير المقيمين، وتقديم كل المعلومات اللازمة لهم.
- تقديم الخدمات الإدارية عن طريق شباك واحد.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار نظام ملموس.

كما أنّ هناك هيئات مكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛ هذه الهيئات ترافق الوكالة في أداء مهامها. ومن بين هذه الهيئات، هناك المجلس الوطني للاستثمار، الشباك الوحيد، صندوق دعم الاستثمار، صندوق ضمان القروض لجان الدعم وترقية الاستثمار [18].

2 - 3 - **وكالة التطور الاجتماعي**: هي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية أنشئت في سنة 1994، لغرض منح قروض مصغرة للقضاء على أشكال الفقر والإقصاء، فهي تهدف إلى ترقية ودفع تكاليف نشاطات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين التي تستعمل أيدي عاملة مكثفة. وكذا تطوير قطاع الصناعة التقليدية، والأعمال المنزلية الصغيرة، وهذا بفضل تقديم قروض مصغرة تمكن من تحسين ظروف الحياة.

2 - 4 - **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**: بدأت نشاطها في سنة 2004، فهي مخصصة في ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة.

2 - 5 - **صناديق الدعم**: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعمة من طرف صناديق مختلفة في ميدان التطور الفلاحي، الطاقة، التوظيف والتكوين المهني، البحث والمحيط. ومن بين هذه الصناديق ما يلي:

- الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب.
- الصندوق الوطني للمحيط وحمايته من التلوث.
- صندوق الضبط والتطوير الفلاحي.
- الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا.
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.
- صندوق ترقية الصادرات.
- الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية.
- الصندوق الوطني للحفاظ على الشغل.
- صندوق التهيئة العمرانية.
- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.
- صندوق التكوين المهني والتمهين [19].

3 - الهيئات المهنية والمالية: ومن بينها ما يلي:

3 - 1 - الغرفة الوطنية للتجارة: هي مصدر أو نواة للمعلومة، ومكان التقاء المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب. وأصبحت بموجب المرسوم التنفيذي 94/96 لـ 03 مارس 1996 الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ومن مهامها ما يلي:

- تقديم النصائح الاقتصادية، المالية والقانونية للمؤسسات.
- تحرير الوثائق التجارية مثل: الفواتير، الشهادات والبحث عن شركاء أجانب.

3 - 2 - الجمعيات المهنية: لقد سمح القانون رقم 31/90 لـ: 1990/12/04 الخاص بالجمعيات المهنية بإنشاء جمعيات كثيرة والتي تعمل على الأمور التالية:

- التفاوض مع السلطات العمومية.
- تطوير العلاقات مع البنوك والمؤسسات الخاصة.
- الاتصال بالمنظمات الأجنبية، وتطوير الشراكة مع الاتحاد الأوربي.
- اقتراح الحلول للمشاكل اليومية الخاصة بالمؤسسات الخاصة.
- المساهمة في اندماج المهنيين في مختلف النشاطات عبر تبادل التجارب والمعلومات بين المؤسسات.

ومن أهم هذه الجمعيات نجد الكونفدرالية العامة لأرباب العمل، التنسيقية الوطنية للمتعلمين الترقويين [20].

4 - **المؤسسات المالية**: هناك مؤسسات مالية جزائرية - أوربية (FINALEP)، ومؤسسة المصالح المالية والاستثمار. وغرض هذه المؤسسات يكمن في مساعدة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وتمّ مؤخراً إنشاء برنامج وطني لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بميزانية 4 مليارات دينار لمرحلة (2005 - 2009)[21].

5 - برامج دعم منافسة المؤسسات: وضعت الجزائر تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة برامج لغرض تحفيز وتطوير منافستها. ومن بين هذه البرامج نذكر ما يلي:

5 - 1 - البرنامج الوطني لتحسين المنافسة الصناعية: تم إطلاقه من طرف وزارة الصناعة، يهدف إلى تحسين إمكانيات وقدرات المؤسسة الصناعية التي يتجاوز عدد عمالها 20 عاملاً، وتقوية منافستها. ويشمل البرنامج مرحلتين: مرحلة التشخيص، ومرحلة التخطيط. وفي فترة تتراوح بين (جانفي 2002 إلى غاية 31 ديسمبر 2005) كانت حصيلته كالتالي:

- **مرحلة التشخيص**: تمّ استقبال 324 طلباً، ودرس 317 طلباً، وتمت الموافقة على 218، ورفض 99 طلباً.
- **مرحلة التخطيط**: تمّ استقبال 110 ملفات، ودرس 96، و93 من مقدمي الملفات استفادوا من مخطط إعادة التأهيل (mise a niveau) كما حصلت 4 مؤسسات بفضل هذا البرنامج على أربع 4 شهادات (Iso 14000).

5 - 2 - **برنامج دعم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: تمّ إطلاق البرنامج ابتداءً من 2002، وانتهى في سنة 2007، فهو البرنامج الأكثر أهمية من ناحية الموارد المجندة (62,9 مليون أورو) يهدف إلى إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الخاصة المرتبطة بقطاع الصناعة حيث يتراوح حجمها بين 20 إلى 250 عاملاً. كان المشروع تحت رعاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مع اللجنة الأوربية. وتمّ تسيير هذا المشروع من طرف وحدة تسيير المشروع التي هي لجنة مشتركة من اختصاصيين أوربيين وجزائريين وتهدف إلى التنسيق والتسيير العملي لنشاطات المشروع، ولها مكاتب بالجزائر العاصمة، عنابة، غرداية، وهران، وسطيف، ويشمل المحاور التالية:

5 - 2 - 1 - **محور دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: ويتمثل في إنجاز ما قبل التشخيص، وكذا نشاطات إعادة تأهيل المؤسسات وتنظيم الملتقيات الخاصة بالتكوين. هذا البرنامج مكّن 445 مؤسسة من الاستفادة من نشاطات إعادة التأهيل.

5 - 2 - 2 - **محور الدعم المالي**: حيث أعطى المشروع دعماً لإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسمح بتكوين محللين تابعين للبنوك الجزائرية في مجال تقنيات أخطار المؤسسات [22].

5 - 2 - 3 - **محور دعم المجال التشريعي للمؤسسة المتوسطة والصغيرة:** حيث سمح المشروع بإنشاء المجلس الاستشاري للمؤسسة المتوسطة والصغيرة، كما أنه قام بتمويل تربصات خاصة بإطارات وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات والجمعيات المهنية لأرباب العمل.

5 - 3 - **البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**: لغرض تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية تطورها والتي لم تؤخذ في إطار البرامج السابقة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت السلطات العمومية بوساطة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات. أما التمويل فكان بالشراكة مع الاتحاد الأوربي، وهدف هذا البرنامج هو تحسين القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات، وضمان أحسن منافسة على مستوى الأسعار/ النوعية. والتجدد وكذا الاندماج في السوق العالمية. وتبلغ تكلفة البرنامج 1 مليار دينار سنوياً[23].

6 - خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: قبل شرح أهم خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أشارت بعض الدراسات إلى أن ديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ت مت على أساس ثلاث عمليات رئيسية وهي[24]:

أ/ **الإنشاء الكلاسيكي**: الذي يخص الاستثمار الخاص يشكل أساساً مدخرات خاصة (fonds propres). وهناك 70% من المؤسسات أنشئت على هذه الطريقة.

ب/ المؤسسات المصغرة (المجهرية): للشباب المستفيدين من إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وتشكل هذه المؤسسات نسبة 29%.

ج/ المؤسسات العمالية المشكلة من مؤسسات عمومية، تمّ حلّها، وقام العمال بإعادة فتحها بفضل صيغة القروض ذات فوائد 1%.

أما خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نشير الى أن عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتنوع من بلد إلى آخر، فالجزائر تقدم صورة لمؤسسات مصغرة متعددة، عائلية غير رسمية نسبياً، مستقلة وغير متصلة فيما بينها. وتتعايش مع مؤسسات كبيرة وعائلية كذلك، لكن بصفات حديثة، كما أنها مرتبطة بصفة قوية مع الهيئات المحلية والوطنية [25].

كما أنها تنشط في محيط إداري محمي، وضعيف الضغط من طرف السوق، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار قواعد النجاعة والنتائج على المستوى التقني، التكنولوجي، الإنساني، التسييري والتجاري. خاصة التحكم في التكاليف، أضف إلى ذلك أن هناك ضعفاً في الابتكار [26].

وأظهر كذلك عديد من الدراسات تأثير المتغيرات السوسيوثقافية، وكذا خصائص المقاولين على المؤسسة بصفة عامة. ومن بينها ما يلي:

- تسيير المؤسسة مرتبط عموماً بهدف إنشاء تكامل عائلي، ومكان لإعادة إنتاج لسيرورات عائلية ما يؤدي عادة إلى ظهور سلوكات غير عقلانية في التوظيف، مثلا.

- التنظيم الهرمي للسلطة: هو من نوع أبوي؛ التسيير يتميز بعلاقات هرمية، ويخضع للأب، أو الابن الأكبر بصفة عامة، وهذه السلطة غير قابلة للمناقشة، لأنها إستراتيجية، ومن النوع الكلاسيكي، باعتبارها مركزية، والقرارات تتخذ من طرف الشخص الذي يملك هذه السلطة. هذه السلطة مدمجة من الظرف السوسيوثقافي الجزائري الذي يعتبر هذا النوع من السلطة شرعية.
- رأس مال المؤسسة يتشكل عادة من مدخرات صافية خاصة، ومن ديون غير رسمية داخل العائلة، كما أن الرأسمال حق لا يمكن التخلي عنه، ولا يمكن تقسيمه، حتى في حالة وفاة المالك. كما أن تسيير الإرث يتميز بالحذر والأمن. فاللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية، الشراكة، أو الانضمام إلى مؤسسات أخرى كلها ممارسات غير مستعملة لأن في نظر بعض المقاولين الشراكة تؤدي إلى إضعاف سلطتهم وتفكك العائلة[27].

6 –1 – **تحديات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**: منها ما يلي:

- الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، بدون أزمة أو صدمة.
- مواجهة المعطيات العالمية (النوعية، السعر).
- اختيار تخصصات ديناميكية وجذابة.
- إقامة شراكة منصفة مع مؤسسات جزائرية وخارجية من أجل منافسة جديدة.
- ثقل الإدارة [28].

6 - 2 - **ميادين نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**:

في إطار محاولتها دخول السوق، استهدفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطات اقتصادية حسب الاعتبارات الخاصة بكل مرحلة من تطورها، ومن بين هذه الاعتبارات ما يلي:

- النشاطات المسموح بها قانونياً. ثم فتحت لها كل النشاطات ابتداءً من سنة 1993.
- نشاطات ذات مزايا جبائية ومشجعة.
- النشاطات التي لا تتطلب استثمارات ضخمة.
- نشاطات المناولة بعد التدابير المتخذة سنة 1980.
- نشاطات الاستيراد بعد تحرير التجارة الخارجية في 1990.
- نشاطات الخدمات بعد مغادرة الإطارات للقطاع العام إلى القطاع الخاص الذي بدأ ينشط بعد إعادة الهيكلة سنة 1982. فهي ترتكز أكثر في قطاعات البناء، النقل، التجارة والخدمات [29].

6 - 3 - **محيط وممارسة الأعمال في الجزائر**:

إضافة إلى ما ذكرناه حول التدابير المتخذة من طرف السلطات لغرض تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتشكل محيط الأعمال كذلك من البنوك؛ هذا لقطاع الذي عرف إصلاحات هامة حيث تحوّلت البنوك العمومية إلى شركات ذات أسهم منذ سنة 1989. كما عرف هذا القطاع عصرنة مع دخوله في شراكة مع بنوك دولية لغرض تقديم خدمات سريعة[30]. لكن تاريخ البنوك الجزائرية أدى بها إلى توخي الحذر في إطار سياسة القروض، هذا ما حرم كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدخول إلى الموارد المالية، وهذا ما عرقل تطورها.

وأما البنوك الخاصة فهي تمتلك رؤوس أموال ضعيفة، وتبقى جد حذرة تجاه المؤسسات الجديدة. رغم هذا ساهمت البنوك في التمويل بقيمة 160 مليار دينار[31]. كما عرف قطاع التأمينات نشاطاً مكثفاً في الآونة الأخيرة، فهناك العشرات من الوكالات الخاصة التي تنشط في الميدان، لكن نشاطها مرتبط بإمكانيات السوق. لهذا وبسبب

المحيط المؤسساتي غير المستقر، ورغم الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي، والتمويلات التي قدمها لكثير من المؤسسات، يبقى التمويل الذاتي الخارجي وغير الرسمي جد مرتفع لدى المؤسسات الصغير ة والمتوسطة، وهذا بسبب ثقل هيئات ومصالح البنوك. هذا ما أدى إلى ظهور قوي للاقتصاد غير الرسمي الذي يمثل 30% من النشاط العام[32]، كما أن للمؤسسات نزعة وتوجهاً في عدم التصريح بكل نشاطاتها بسبب النظام الجبائي غير الملائم.

أما جانب ممارسة الأعمال في الجزائر، فالحقيقة تثبت أنّ الانفتاح الاقتصادي في بداية 1990 كان تحت ضغط صندوق النقد الدولي، بسبب أزمة اقتصادية عامة، إضافة إلى أزمة سياسية جد خطيرة، ومحيط يتميز بالعنف والإرهاب. إن تحرير السوق في محيط غامض وفوضوي أدى إلى تفشي الاقتصاد الخفي، والإجرام الاقتصادي، بسبب غياب مراقبة آلية للدولة على النشاطات الاقتصادية، وكذا غياب تشريعات تأخذ بعين الاعتبار الميكانزمات الجديدة التي تمّ إدخالها بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق. هذا ما أدى إلى وجود نشاطات صغيرة غير رسمية (تجارية أكثر).

كما أن هناك سلوكات اقتصادية غير قانونية للفاعلين الاقتصاديين (التهرب الجبائي، الرشوة، تهريب المال العام...) بسبب غياب محيط تشريعي ومؤسساتي مكيّف للمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق. كما أن الإجرام الاقتصادي يمارس تحت غطاء شرعي، لأن هناك فاعلين اقتصاديين (خاصة الخواص) ينشطون في إطار قانوني حيث يمارسون نشاطات بصفة قانونية.

لكن في الواقع، يتجاوزون ما يسمح به القانون بتواطؤ بعض أعوان الدولة. هذه هي خاصية المؤسسة الجزائرية، فهي ليست كلية في غير ارسمي، إذ لديها رِجْل في الشرعية ورِخل أخرى في غير الشرعية. وأن نشاطاتها غير الرسمية مغطاة بمظهر شرعي[(33)].

هذا النوع من السلوك فرضه مضمون اجتماعي واقتصادي، ومؤسساتي تطغى عليه الفوضى، واللامبالاة والرشوة. وأن احترام المقاولين للقوانين يؤدي إلى نهاية مؤسساتهم وإفلاسها. لهذا دخل معظمهم في الأوساط السياسية والاقتصادية للدولة، وانتهزوا الفرصة للدخول في المضاربة الاقتصادية على حساب الإبداع وخلق الثروات.

6 - 4 - مشاكل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

إضافة إلى المشاكل السابقة التي تم ذكرها، الخاصة بمحيط أعمال المؤسسة، هناك مشاكل أخرى يتخبط فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يلي:

- صعوبة الحصول على القروض البنكية.
- جباية جد ثقيلة.
- بُطء الإدارة في إنشاء المؤسسات[(34)].
- عدم نجاعة العلاقات بين الإدارات المحلية.
- ضعف التسيير المحلي، ومشكل العقار.
- نقص في البنيات التحتية (الشبكات البنكية، أماكن الوقوف، المطاعم، الفنادق، أماكن الترفيه...إلخ)[(35)]

3- الخصائص السوسيو - مهنية للمقاول الجزائري، وأهم التصنيفات المنجزة في الدراسات السوسيولوجية الجزائرية:

نحاول من خلال هذه النقطة التعرض إلى أهم الخصائص السوسيومهنية للمقاول الجزائري من خلال الدراسات المنجزة حول المقاول الجزائري. مع العلم أن هناك قليل من الأعمال تطرقت للمقاول الجزائري، وتم تصنيف هذه الأعمال إلى صنفين؛ أعمال قديمة تناولت المقاول من خلال نشاطه في إطار نظام اقتصادي اشتراكي لا

يساعد كثيراً النشاط الخاص، ثم أعمال جديدة تناولت المقاول في إطار سياسة تشجيع للقطاع الخاص من أجل خلق الثروة.

1 - الأعمال الأولى الخاصة بالمقاول:

يعتبر (بيار بورديو Bourdieu.P) أول من تطرق إلى المقاول الجزائري في كتابة (sociologie de l'Algérie)[36] حيث قدم من خلال دراسات في سنوات 1950 و1960، الحرفيين والمقاولين الصغار في نهاية المرحلة الاستعمارية بأن لديهم القدرة على أن يكونوا، الصناعيين الجزائريين للجزائر ما بعد الاستقلال.

1 - 1 - دراسة (جون بنيف Jean Pennef)[37]: حاول هذا الباحث من خلال دراسته (في نهاية السبعينات) تحديد المسارات الاجتماعية لرؤساء المؤسسات الجزائر لعيّنة شملت 220 رئيس مؤسسة ينشطون بالعاصمة. وكان الهدف من الدراسة هو إعطاء مضمون إمبريقي لتحليل الطبقات الاجتماعية التي تم التقصير فيها. و حسب الباحث يجب ربط تاريخ إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وأنماط تسييرها مع المسارات المهنية لرؤساء المؤسسات والتي يمكن حصرها في ثلاثة مسارات حسب الأصل الجغرافي والاجتماعي، انتماءاتهم ومعارفهم العائلية وكذا مدى ألفتهم للقطاع التجاري قبل 1962، وأخيراً تجربتهم الممكنة في الهجرة والوفاء بالتزاماتهم في الحرب ضد الاستعمار. وعلى أساس متغيرات سوسيو- مهنية مثل: (التجربة، الانتماء إلى المجموعات السياسية، المستوى التعليمي، الشبكات الاجتماعية...) استطاع الباحث تقديم نموذجاً للمقاول الجزائري لسنوات 1970 على النحو التالي:

- **تجار الجملة القدماء**: أصلهم من بني ميزاب، ومن الجنوب، كان أسلافهم يمارسون التجارة، ويتنقلون كثيراً بين المدن، وحتى إلى الخارج. وبعد الاستقلال اشتروا آلات صناعية واستقروا في المدن. كما أنهم لا يمارسون السياسة بسبب تنقلاتهم الكثيرة. أما تعليمهم فكان في المدارس الفرنسية، كما أن مساندتهم لجبهة التحرير أثناء الثورة الجزائرية سمح لهم بجمع كثير من الأموال، بحكم تواجدهم في المغرب وتونس. وبعد الاستقلال عادوا إلى الجزائر، واشتروا طاولات تجارية، ومخازن الأوربيين الذين غادروا البلاد. لهذا احتلوا مكانة هامة في استيراد السلع الضرورية للجزائر، لأنهم يعرفون الممولين في الخارج. بعد تحرير التجارة الخارجية في سنة 1968، وبسبب تخوّفهم من قانون الجمارك، فقد قرروا التوجه نحو النشاطات الصناعية، بعدما كانوا تجاراً في السابق.

- **التجار القدماء والموظفون**: أفراد هذه الفئة يتمتعون بتجربة عالية ومعاصرة في التجارة، حيث كانوا في مرحلة الاستعمار؛ إمّا مودعين أو بائعين للمنشآت الصناعية الأوربية، أو أجراء لدى الشركات التجارية كمحاسبين، أو مندوبين تجاريين، أصلهم من تجار منطقة القبائل أو الميزاب، حيث تابعوا تقاليد عائلية؛ أي الانطلاقة من الدوار منذ شبابهم، وفتح محلّ تجاري في مدينة صغيرة مع الأب، ثم الاستقرار في الجزائر حتى يتم فتح محلّ كبير في وسط المدينة. كما احتل الموظفون مناصب متنوعة اكتسبوا من خلالها تجارب، وأقاموا علاقات واتصالات مع العالم الصناعي، لكن دون التخلي عن الممارسة التجارية، لأنهم أجراء و يسيّرون في نفس الوقت أعمالاً صغيرة اشتروها أو ورثوها. كما أنهم درسوا في المدرسة الفرنسية، وهناك من تابع تكوينات إضافية، وهذا راجع إلى حرص آبائهم على ضرورة تعليمهم خاصة المحاسبة التي هي مفتاح للتحكم في التجارة. كما أن انسداد مهنة التجارة بعد سياسة التأميمات، وتراكم رؤوس أموال غير مستعملة دفع بهم الاستثمار في المنتوجات الصناعية البسيطة، وأقاموا علاقات مع مقاولين فرنسيين، وألمان حيث قدموا لهم المساعدات التقنية.

- **فئة العمال القدماء**: بمعنى أن هؤلاء انحدروا من الطبقات الشعبية، فهناك من كان أباءهم فلاحين كباراً انحدروا من عائلات معروفة؛ رؤساء قبائل، مالكي أراضٍ جردت من طرف الاستعمار، وأجبروا على التوجه إلى العمل الأجير. وهناك من كان آباؤهم بسطاء؛ رعاة، خمّاسين، فقراء، أو بروليتاريين وجدوا أنفسهم عاملين في المؤسسات كأجراء.

بعد الاستقلال، بعضهم عُيّن كمسيّر في التسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية، لكن غياب التجربة والإجراءات البيروقراطية دفعتهم إلى الانطلاق في مشاريع لصالحهم الخاص. كما أنّ هناك من هذه الفئة من استعاد ورشات أرباب عملهم الذين غادروا الجزائر، فضّلوا ترك مصانعهم لأفضل العمال. ودفعت الوضعية الاقتصادية الصعبة في مرحلة الاستقلال؛ البطالة، بعضهم إلى إنشاء مشروعهم الخاص (فتح ورشات حتى في شقق العمارات).

1 - 2 - **أطروحة جيلالي اليابس**[38]: حاول الباحث دراسة تشكل وتطور المقاولين الجزائريين ومن خلال تحليل تاريخي لهذه الفئة، حيث ذهب الباحث إلى مرحلة ما قبل الاستقلال لغرض معرفة الجذور التاريخية لهذه الفئة، وأصلهم الاجتماعي. وحاول طوال تحليله مقارنة أفعال المقاول الجزائري بإطار نظري غربي للمقاولة (شمبتر Schumpeter وماركس Marx). وخصت الدراسة مرحلة (1962 إلى نهاية سنوات 1970). وقد أكد الباحث أن تراكم الثروة ورؤوس الأموال الأفراد الخواص تمّ في إطار خاص، حيث تمّ اقصاؤه من طرف بعض ميادين النشاطات الكبرى (التابع للقطاع العام) وجد ضالته في النشاط التجاري وبعض صناعات المواد الاستهلاكية والخدمات وكذا في قطاع البناء.

وقد أوضح الباحث أهمية ارتباط هذه المجموعات (المقاولين الخواص) بالمجموعات المهيمنة على السلطة في البلاد، والتي تملك سلطة القرار حيث أن المقاول يندرج في شبكة من الزبونية، وفي نظام أرباب عمل قبل أن يكون هذا المنظم والديكتاتوري في العصر الحديث. هذا يؤكد كذلك أنه لا يمكن للمقاول ممارسة احتكاره على العمال إلا إذا انضم في احتكار آخر، وهو الخاص بسلطة مؤسسات الدولة، لأن تسيير رأسماله من العلاقات يفوق كل اعتبار، فالمهم له هو توسيع دائرة أعماله.

وأوضح الباحث أيضاً أهمية العائلة في مسار المقاولين حيث بيّن كيف أن المقاولين الذين تمّ استجوابهم أكدوا على أهمية ودعم وفضل العائلة في أفعالهم ولولا تدخلها لما أصبحوا فاعلين اقتصاديين. ثم بيّن الباحث أنّ المقاول الجزائري متعدد الوظائف، فيمكن أن يتواجد في البناء، التجارة، الصناعة.. هذا المقاول لا يجد صعوبات في التنقل من قطاع إلى آخر[39].

1 - 3 - **أعمال أحمد هني**[40]: بين في أعماله كيف أن منطق إعادة توزيع الأرباح يخضع إلى قيم اجتماعية في إطار الاقتصاد الشرعي (économie canonique)، فكل رب عمل يبحث أولاً عن إعادة إنتاجه الذاتي: قوته الحقيقية لا تكمن في الهرم الذي يشكله مع عماله، لكن بالتوفيق الاجتماعي الذي يتشكل مع زبائنه.

- المصنع ليس مجالاً لإعادة التوزيع المؤقت، لكنه دائم، فسلك العمال هو في الحقيقة سلك من الزبائن بمعنى الكلمة. والتوظيف في هذه الحالة هو طريقة لإعادة توزيع وتوظيف الزبائن، وأن التوافق الاجتماعي الذي يتم تشكيله لا يلزمه بحجم المنتوجات، أو نتائج الإنتاج، لكن بوجود المصنع كوسيلة أو آلة للتدخل الاجتماعي عن طريق السلع.

- كما أنّ أفعال ربّ العمل تجاه العمال تكمن في محاولة إرجاعهم أوفياء للمؤسسة لتجنب التوقف عن العمل، أو الهروب مع أسرار المنتوج أو كبحه، كسر الآلات وسرقتها. ويتم ذلك بإرجاعهم زبائن، وليس عن طريق الأجر. فالتوظيف يكون من أفراد ينتمون إلى جماعة أو عشيرة من منطقة رب العمل، كما يتم توزيع حصة الزكاة على العمال، ومنحهم مزايا بمناسبة الزواج أو الحج. هذا مع العلم أن المال المقدّم لا يتم تعويضه، لأنّ شخصية رب العمل هي التي دفعته للقيام بذلك. كما أنه (رب العمل) يتدخل شخصياً لحل مشاكل العمال، فهو إنسان متديّن ذو أخلاق ومرتبط بالعادات. في مقابل ذلك لا يأخذ العمال مواقف معاكسة له، ويلتزمون بالسكوت. هذه أوامر تجعل من رب العمل شيخاً والعمال زبائنه.

أما خارج المصنع فنجد نفس المنطق، إذ يجب على المقاول إعادة توزيع أرباحه، لأنّ نجاحه مرتبط بشبكة من الزبائن في وضعيات مختلفة. ونجاح المقاول لا يرتبط بالنتائج الاقتصادية، إنما في إمكانية إنشاء شبكات من الزبائن في وضعيات كثيرة، لهذا عوض أن يكون رأسمالياً يجب أن يكون شيخاً.

2 - **الدراسات الحديثة حول المقاول الجزائري**: كما أشرنا إليه سابقاً، هناك قليل من الدراسات المهتمة بالمقاول الجزائري في سنوات 1990، حيث قام بويعقوب بدراسة لمحاولة اكتشاف أهم مؤهلات المقاول الجزائري، مساره وخصائصه، وبقيت هذه المحاولات محتشمة إلى غاية دراسة سنة 2000، حيث بدأت مراكز البحوث تنصح بدراسة المقاول الجزائري، وقد نظمت ملتقيات في هذا الغرض في عدة مناطق من الوطن [41].

كما أقيمت أعمال ذات صبغة اقتصادية، تسييرية، و سوسيولوجية تحت تأطير خاصة من مركز الدراسات في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD) بالتعاون مع المخبر متعدد التخصصات للسوسيولوجية الاقتصادية الفرنسي (LISE)، حيث تمّ التركيز في الدراسات على ظهور الوجوه الجديدة للمؤسسة والمقاولة في الجزائر، كما حاول الباحثون القيام بتصنيفات للمقاولين بالتركيز على مجموعة من الخصائص السوسيو مهنية (المسار، المحيط العائلي، التجربة، المستوى التعليمي...إلخ)[42].

ويمكن تلخيص أهم هذه الدراسات ونتائجها فيما يلي:

2 - 1 - **دراسة (آن جيلي** Anne Gillet) ومحمد مضوي[43]: فقد قام الباحثان بدراستهما في بداية سنوات 2000، حيث كان هدف البحث هو محاولة فهم ظروف ظهور المقاول الجزائري كفاعل اقتصادي، واجتماعي، وهذا من خلال تحديد مساراته السوسيو مهنية، تحليل قدراته الإبداعية، وديناميكية التطور، موارده وصعوباته.

لقد أكد الباحثان على أن النشاطات تؤدى في إطار شبكة من العلاقات الاجتماعية والتضامنات العائلية، حيث تأثير هذه الأخيرة ظهر قوياً. كما أن هناك عدم التجانس في الخصائص، وكذا (بيانات شخصية profils) المقاولين. كما أن ممارسات وأفعال المقاولين متأثرة بالقيم التقليدية، الاجتماعية، والدينية. كما انها تتم في إطار الشبكة العائلية.

وقد لاحظ الباحثان أيضاً وجود منطق العطاء (don) مقابل العطاء (contre don) بين العمال والمقاول، كما أن العمل يعني بالنسبة للمقاول احترام سلطته من طرف الأجراء، وهذا نابع من قيم المجتمع الجزائري. كما ميّز الباحثان بين فئتين من المقاولين؛ فهناك فئة المقاولين القدماء، وفئة المقاولين الجدد.

- **فئة الجدد**: ظهرت هذه الفئة ابتداءً من سنوات 1990، نتيجة سياسة التحفيزات المنتهجة من طرف الدولة، لغرض إنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. إن مستوى التعليمي أصحاب هذه الفئة هو (بكالوريا فأكثر)، ولهم مسار إطار في المؤسسة في القطاع العام، فهم شباب. وكان للآباء دور كبير في تعليم أبنائهم لغرض أخذ المؤسسة مستقبلاً.

- **فئة القدماء**: لديهم مستوى تعليمي أقل من الفئة الأولى (ابتدائي عموماً)، لديهم مسار "مغترب" جد متنوع.

2 - 1 - 1 - **أنواع المقاولين**: قام الباحثان بإجراء هذا التصنيف حسب عدة متغيرات وهي: المسارات السوسيو-مهنية، أسباب ودوافع إنشاء المؤسسة...إلخ. وكان التصنيف كالآتي:

- **المقاول الإطار**: تتشكل هذه الفئة من قدماء إطارات المؤسسة العمومية، لهم مستوى تعليمي عالٍ، وسنهم يتجاوز 50 سنة. كما استفادوا خلال مسارهم من تكوينات عديدة، والتي كانت إثراء لتجاربهم ومعارفهم التطبيقية، وبعضهم شغل مناصب تسييرية في المؤسسة. كل هذا كان في صالحهم عندما قرروا إنشاء مؤسستهم بعد التقاعد والتسريح، حيث استفادوا كلهم من رأسمال اجتماعي قوي عن طريق مختلف الشبكات المهنية. وهذا بإشراك إطارات هذه

المؤسسات العمومية في إنشاء المؤسسة، كما أنهم استفادوا كثيراً في معرفتهم بالأسواق الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة العامة.

- وكانت دوافع إنشاء مؤسستهم عديدة: كالاقتصادية (الحصول على المال، البطالة)، أما البعض الآخر فكان لحب المهنة واستعمال الكفاءات المكتسبة في القطاع العام. كما كان لدى البعض لغرض الاعتراف والمكانة الاجتماعية، وأخذ ثأرهم على الفقر الذي عانوا منه كثيراً.

- **المقاول المغترب**: أفراد هذه الفئة اغتربوا طويلاً في فرنسا، سنّهم يقارب 50 سنة، عودتهم إلى الجزائر كانت في بداية 1982(مرحلة تبني قوانين متعلقة بالقطاع الخاص وفتح الرأسمال للمؤسسة الخاصة). فقد اكتسب هؤلاء تجربة متنوعة في فرنسا، هذا ما ساعدهم في مرحلة نشأة مؤسستهم، كما أن انفتاح الجزائر للقطاع الخاص فرصة لهم لدخول البلاد. فهناك آفاق سانحة للنجاح مقارنة بفرنسا (توفر الوسائل المادية، المالية والبشرية وكذا البنيات التحتية)، أما البعض فيعتبر فكرة الإنشاء أصلية أتوا بها إلى الجزائر.

- **المقاول الوارث**: هذه الفئة تضم مقاولين ورثوا أو عادوا لاستئناف (repris) مؤسسة آبائهم، أو مقاولون أنشأوا مؤسستهم في نهاية سنوات 1990، بفضل مساعدة آبائهم، مستواهم التعليمي عالٍ لدى البعض، وضعيف لدى البعض الآخر الكثير تعلم المهنة من الأب، وفي المؤسسة العائلية. كما أن للأب دوراً كبيراً بالنسبة للذين أنشأوا وحدهم مؤسستهم، فالأب تدخل بفضل معارفه للسوق الاقتصادي وانتماءاته لشبكات اجتماعية حيث وضع ابنه في علاقة مع أصدقائه. أما دوافع نشأة المؤسسة متنوعة، هناك من يرغب في الحفاظ على تقاليد العمل وسمعة المؤسسة العائلية، وهناك من يرغب في المحافظة على تقاليد الأب (متابعة مساره) ...إلخ.

- **المقاول المنحدر من تقاليد مقاولاتية**: تتراوح أعمارهم بين 40 إلى 50 سنة، أنشأوا مؤسستهم منذ شبابهم، وأن مؤسستهم الحالية ليست بالضرورة المؤسسة الأولى التي أنشأوها، واكتسبوا تجربة المقاولة من العائلة (تقاليد عائلية). أما دوافعهم جراء النشأة تتمثل في جعل المؤسسة ذات طابع عائلي حيث الأولاد يعملون فيها ولا يحتاجون الذهاب إلى أماكن أخرى للعمل (عدم التبعية للآخرين أو الدولة)، كما أنّ النشأة هي استثمار اجتماعي (منح الأموال لبناء مرافق في قرارهم، توظيف أبناء العائلة والمنطقة...).

- **المقاول العامل**: تمثل هذه الفئة أولئك الذين كانوا عمالاً لمدة طويلة، بعد التسريح بسبب الأزمة الاقتصادية، فكروا في إنشاء منصبهم الخاص بإنشاء مؤسستهم في نفس المهنة الممارسة سابقاً، كما ركزوا على معارفهم التطبيقية والشبكات العائلية والمهنية، كما جنّدوا مدخراتهم الشخصية والعائلية في ذلك، وكان غرض النشأة التخلص من البطالة.

2 - 3 - **دراسة خليل عسالة وطوراس عز الدين** [44]: قام الباحثان بدراسة كيفية لعيّنة من المقاولين لغرض محاولة إظهار أهمية العنصر الثقافي وتأثيره على بعض ممارسات وأفعال المقاولين. لهذا يمكن للثقافة الوطنية المؤسساتية أن تؤثر وتشجع روح إنشاء المؤسسة وعلى السلوكات التنظيمية للمقاولين. كانت نتائج الدراسة كالتالي:

- أكد معظم المقاولين أنهم طوروا نيتهم في إنشاء مؤسستهم، لأنهم كانوا بطالين، فغرضهم من ذلك هو خلق منصب عملهم الخاص، وربح الأموال. وقد تحقق مشروعهم في الواقع بواسطة الدعم المادي والمعنوي للعائلة (الآباء، الأعمام، أبناء العم)، فهم الذين قدموا الدعم المادي المتمثل في قروض بدون فوائد، وكذلك وضع المحلات تحت تصرفهم. ويبقى المقاولون معنوياً تحت تأثير عائلاتهم، لأنهم يقسمون الفوائد التي يجنونها جراء نشاطهم، وهذا راجع للدعم الذي قُدّم لهم في البداية باسم التضامن الاجتماعي.

أما تعبئة الموارد البشرية أثناء مرحلة الانطلاقة، فكانت من محيط المقاول، فقد قاموا بتوظيف أشخاص أتوا من دوائر عائلية (إخوة، ابناء العم)، أصدقاء، الجيران، أو أشخاص أوصي بهم (recommandées) من طرف أحد الأصدقاء. لهذا فدوافع التوظيف مرتبطة بمبدأ الثقة ثم الكفاءة و الواجب لهذا يغلب على التوظيف الطابع الجماعي، كما سجل الباحثان غياب النزاعات في المؤسسات المدروسة، وكذا نظام الإعلام لأنّ المؤسسات صغيرة والاتصال يرتكز على "الكلمة المقدمة" والمهام غير محددة بدقة لكل أجير.

- كما يستعمل المقاولون إدراكهم وتصوراتهم الخاصة في تسييرهم للمؤسسة، على حساب التجربة، فهم متشائمون بشأن السوق، وتطوراته، لهذا يتجنبون ركوب الأخطار، كما أنهم حذرون من مؤسسات الدولة، وطوّروا نظرة سلبية تجاهها (الجباية، البيروقراطية، الرشوة) هي صفات هذه المؤسسات. أما الرغبة في توسيع النشاط فهي ضئيلة بسبب نظرة المقاولين السيئة للمحيط المؤسساتي.

3 - **الخصائص السوسيو- مهنية للمقاول الجزائري**: إضافة إلى الخصائص التي تمّ ذكرها من خلال تطرقنا إلى أهم الأعمال المنجزة حول المقاول يمكن تلخيص أهم الخصائص التي يتميز بها المقاول الجزائري فيما يلي:

- باعتبار أن كثيراً من المؤسسات حديثة النشأة (ابتداءً من سنوات 1990)، أكد الباحثون أن أصول المقاولين متواضعة وهناك قليل لديهم تقاليد مقاولاتية، أو ورثوا مؤسسات. ويتميز المقاولون بمستوى تعليمي معتبر (جامعي أو ثانوي)، لكن كثير منهم يفتقد للخبرة والتجربة اللازمتين.

- وأكدت الدراسات أن نشاط المقاول يتأثر بالقيم الاجتماعية، لأنهم يشتركون وينتمون إلى شبكات اجتماعية وعائلية في إطار عمل المؤسسة. كما أن في الجزائر عادة ما يرتبط إنشاء المؤسسة بهدف إنشاء تماسك داخل العائلة أو الجماعة. وحسب الدين الإسلامي يجب أن يستغل المؤسسة أفراد العشيرة كذلك، وليس رئيسها فقط، وأنّ نجاح المقاول الحقيقي يكمن أيضاً في مساعدة أقاربه والعشيرة.

وفي دراسة أخرى للباحث محمد مضوي[45]، حول استعمال الوقت من طرف المقاولين الجزائريين، كيف يسير المقاولون الجزائريون وقتهم؟ مع العلم أن هناك وقتاً خاصاً بالعمل، الإنتاج وإعادة الإنتاج، ووقت خاص بالعبادة يكرسه الإنسان لعبادة الله (الصلاة). بمعنى هناك وقت ديني ووقت دنيوي، لهذا يتواجد المقاولون من جهة أمام رتم ووقت يجب أن يخصص للمؤسسة، وتطبيق العقلانية لغرض الإنتاج، ورتم ووقت آخر خاص بالمجتمع الذي يعيشون فيه.

في الجزائر، الوقت عبارة عن تراكم اللحظات، فهو عندنا لا ينحصر في النشاط الاقتصادي، بل يتعدى إلى أبعاد اجتماعية؛ فهناك لحظة عمل، لحظة الوقت المخصص للعائلة، للصلاة، للترفيه...إلخ. مجموع هذه اللحظات يشكل الوقت، هذا الأخير متقطع لكنه غير منتهٍ، لهذا فقد أكد المقاولون أن للوقت أهمية في تسيير المؤسسة، لكن لا يجب تهميش الأوقات الأخرى في الحياة الاجتماعية. لأنه حتى في أوقات العمل الأوقات الأخرى في الحياة الاجتماعية. لأنه حتى في أوقات العمل هناك لحظات يمكن تقاسمها مع العمال. وعن سؤال حول إمكانية إقام العمال الصلاة في أوقات العمل (هذا مع العلم أن الدين لا يلزم إقامها في وقتها)، أجاب المقاولون بأنهم لا يرون في ذلك عائقاً باعتبارها تحرر العمال من ضغوطات العمل، وتسمح لهم بالتبادل مع العمال، كما أن وقتها لا يتجاوز 10 دقائق، فهي فرصة للاتصال بالعمال كذلك لهذا فالوقت الصناعي ليس بوقت منفصل عن الوقت الاجتماعي، فهو يشمل في طياته (وقت مقدس خاص بالعبادة (إقام الصلاة، الصيام، الأعياد الدينية). فالصلاة تظهر كأداة للاندماج الاجتماعي في النظام الصناعي. كما أنها تلعب دوراً في التنظيم الاجتماعي بكونها تقوي انخراط العمال في ثقافة المؤسسة، ويعترفون بهذه الثقافة لأنها تسمح لهم بأداء واجباتهم الدينية، وأن المقاول يكسب الاحترام والصرامة، لأن العمال يعتبرونه عادلاً.

وقد أكدت العديد من الدراسات كذلك أن المقاول الجزائري يتفادى القروض البنكية، إما بصعوبة الحصول عليها أو لاعتبارات دينية (الفوائد)، لهذا فهو يلجأ إما لمدخراته الشخصية أو إلى أفراد عائلته أو الأصدقاء حيث تكون هذه القروض بدون فوائد.

خاتمة:

رأينا فيما سبق أن عملية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قد مرّت بمرحلة التطبيق والمراقبة الصارمة عليها من طرف السلطات بسبب التوجهات الاقتصادية والسياسية للبلاد. ثم مرّت بمرحلة تشجيع وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسبب الأزمة الاقتصادية في بداية الثمانينات. لهذا أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسة الحل الأنسب لخلق الثروات ومناصب الشغل. كما أصبح دور الدولة في مرحلة اقتصاد السوق كمسهلة ومرافقة للمبادرة الخاصة. كما نشير الى أن جل الدراسات المتناولة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أكدت بأنها تتميز الصغيرة والمتوسطة بصغر حجمها وبطابعها العائلي مما يؤدي الى انغلاقها على رؤوس أموال الخارجة عن المحيط العائلي.

أما المقاول الجزائري الذي لم ينل بعد نصيبه من الدراسة والاهتمام الأكاديمي، فهو يتميز حسب الباحثين بنقص تجربته في ميدان المقاولة، ومستواه التعليمي متواضع. هذا إذا علمنا أنه يواجه مشاكل عدة منذ مرحلة نشأة مؤسسته (عراقيل إدارية، مشاكل التمويل، نقص المواد الأولية والآلات). إضافة إلى هذا يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار في قراراته الاقتصادية للخصوصيات السوسيو- ثقافية والدينية للمجتمع. كما أنه يشارك بصفة مكثفة أثناء مرحلة إطلاق مشروعه بتوظيف كل معارفه المكتسبة من تجارب مهنية سابقة، استعمال علاقاته الشخصية والاجتماعية لحل وفك العراقيل التي تواجهه. كما أنه يصبح مسيرا رئيسيا بعد انطلاق مؤسسته حيث كل القرارات الهامة المتعلقة بضمان السير الحسن لمؤسسته.

قائمة الهوامش

[1] - ISLI. M.A *« la création d'entreprises en Algérie »*. In les cahiers du CREAD. **Création d'entreprise et développement territorial, problématique, état des lieux et expériences**. Alger, N° 73- 2005.
[2] - GHARBI, S. *« les PME/ PMI en Algérie : état des lieux »*. In document de travail du Laboratoire de recherche sur l'industrie et innovation. Université de littoral cote d'opale N 238. Mars 2011.
[3] - ISLI. A. Op cit.
[4] - GHARBI, S, Op cit.

[5] - MERZOUK, F :*« PME et compétitivité en Algérie »*. In : Fseg :univ-tlemcen.dz/la revue 09.
[6] - ISLI. M. Op cit.
[7] - ADOUANE. M**. La performance économique. Pratiques algériennes. La réussite de l'échec. Suivi des concepts théoriques et des instruments modernes de mesure**. Ed El Otmania, Alger, 2005.
[8] - GHARBI. S. Op cit.
[9] - Merzouk. F . op cit.
[10] - MADOUI. M. **Entreprises et entrepreneurs en Algérie et dans l'immigration. Essai de sociologie économique.** Edition Karthala, Paris, 2012.
[11] - ISLI. A. Op cit.
[12] - Ministère de la PME et de l'artisanat. **Bulletin d'informations statistiques**. N° 15. 1er trimestre 2001.
[13] - BENDIB. R. **L'Etat rentier en crise. Eléments pour une économie politique de transition en Algérie**. O.P.U. Alger, 2006.
[14] - SADI. N. **La privatisation des entreprises publiques en Algérie. Objectifs, modalités et enjeux**. 2eme éditions. Edition O.P.U. Alger, 2006, p 70.
[15] - Ibid.
[16] - MARZOUK. F. Op cit.
[17] - MADOUI. M. Op. cit. p 58.
[18] - MARZOUK. F. Op cit.

[19] - Ibid.
[20] - Ibid.
[21] - Ibid.
[22] - Ibid.
[23] - Ibid.
[24] - ASSALA. K *:« PME en Algérie de la création a la mondialisation »*. Colloque **: l'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales,** du 25. 26. 27 octobre 2006. Haute école de gestion (Fribourg Suisse).
[25] - Ibid.
[26] - MELBOUCI. L.*« les PME algériennes : un essai d'analyse par les ressources »*.in revue des sciences humaines. Université Mohamed Khider, Biskra. N° 08. Juin 2005. P 03.
[27] ASSALA. K. Op cit. p 05.
[28] - LACHACHI. T. AOUL. W. « l'entrepreneur algérien, émergence d'une nouvelle classe ».
مداخلة في الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18 أفريل 2008.
[29] - ISLI. M. A. Op cit.
[30] - MADOUI. M. Op cit.
[31] - زيدان محمد، « *الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* » . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. عدد 07.

[32] ASSALA. K. Op cit. p 06.
[33] Ibid. p 07.
[34] - LACHACHI. T. Aoul. W. Op cit.
[35] - GHARBI. S. Op cit.
[36] - BOURDIEU.P. **Sociologie de l'Algérie**, 8eme éditions. Edition. P.U.F, Paris, 2006.
[37] - PENNEF. J. *« carrières et trajectoires sociales des patrons algériens »*. In, actes de la recherche en sciences sociales. Volume 41. N° 01, 1982.
[38] - DJILALI. L. **Capital privé et patrons d'industrie en Algérie. 1962 – 1982. Propositions pour l'analyse des couches sociales en formation**. Edition CREA, Alger 1984.
[39] - BENGUERNA. M. *« les entrepreneurs algériens du malaise à l'émergence ».* In, sous la direction de DJERBEL. D. Et BENGUERNA. M**. Djilali Liabès, la quête de la rigueur**. Ed, Casbah, Alger, 2006.
[40] - HENNI .A. Op cit.
[41] - LACHACHI. T. AOUL. W. Op cit. p 06.
[42] - MADOUI. M. Op cit. . p 07.
[43] - GILLET. A. MADOUI. M. *« les entrepreneurs algériens : un groupe hétérogène entre logique familiale et logique économique »*. In cahiers du Griot 2004. P 125 - 140.
[44] - ASSALA. K. TORES. A *: « influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens »*.

5eme congrès de l'académie de l'entreprenariat. Sherbrooke. Canada. Octobre, 2007.

[45] - MADOUI. M. *« Temps et usage du temps par les entrepreneurs algériens »*. In ABDOU. A et autres. **De la gouvernance des PME – PMI. Regards croisés, France - Algérie**. Ed L'Harmattan. Paris, 2006.